

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة **٨٢١٤**

الاثنين، ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد فان أويستروم	(هولندا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سافرونكوف
	إثيوبيا	السيد أليمو
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)	السيد إنتشاوستي خوردان
	بيرو	السيد ميثا –كوادرا
	السويد	السيد أورنيوس سكاو
	الصين	السيد وو هايتاو
	غينيا الاستوائية	السيد ندونغ مبا
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد تيمينوف
	كوت ديفوار	السيد داه
	الكويت	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ميلر

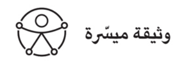
جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

1808335 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ينضم السيد ملادينوف إلى جلسة اليوم عن طريق التداول بالفيديو من القدس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وإذ أشير إلى المذكرة الأخيرة لمجلس الأمن بشأن أساليب عمله (S/2017/507)، أحث جميع المشاركين، الأعضاء منهم في المجلس وغير الأعضاء على السواء، على الإدلاء ببياناتهم في مدة خمس دقائق أو أقل. كما تشجع المذكرة ٥٠٧ مقدمي الإحاطات الإعلامية على الإيجاز والتركيز على المسائل الرئيسية. ونحث مقدمي الإحاطات الإعلامية كذلك على ألا تتجاوز ملاحظاتهم الأولية الحدود الزمنية المتفق عليها.

أعطي الكلمة الآن للسيد ملادينوف.

السيد ملادينوف (*تكلم بالإنكليزية*): بالنيابة عن الأمين العام، أكرس إحاطتي الإعلامية الدورية بشأن الحالة في الشرق الأوسط اليوم لعرض التقرير الخامس عن تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، والذي يغطي الفترة من ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ إلى ٢٥ آذار/مارس ٢٠١٨. وسأركز على التطورات الميدانية وفقاً لأحكام القرار، بما في ذلك بشأن الجهود الإقليمية والدولية للنهوض بعملية السلام.

وأود أن أؤكد من البداية أنه لا يمكن فصل التطورات الميدانية عن السياق الأوسع لاستمرار الاحتلال العسكري الإسرائيلي للأرض الفلسطينية وعدم التيقن بشأن مستقبل عملية السلام وحل الدولتين والإجراءات الانفرادية التي تقوض جهود السلام واستمرار الاضطرابات في المنطقة الأوسع نطاقا.

وأود أن أعرب أيضا عن استمرار قلقي إزاء الفجوة التمويلية التي تواجه وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، والبالغ قدرها ٤٤٦ مليون دولار. لا بد من سد هذه الفجوة على وجه الاستعجال لضمان أن تتمكن الوكالة من توفير الخدمات الأساسية للاجئين الفلسطينيين، بما في ذلك تعليم نصف مليون طفل في جميع أنحاء الشرق الأوسط، إلى أن يتم التوصل إلى سلام عادل ودائم. وأرحب بالتعهدات بتقديم حوالي ١٠٠ مليون دولار خلال المؤتمر الوزاري الاستثنائي المعقود مؤخرا في روما. وأشجع الدول الأعضاء على التعجيل بالنظر في توفير تمويل إضافي جديد لعمل الأونروا البالغ الأهمية.

يطالب القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، في فقرته ٢، إسرائيل ”بأن توقف فورا وعلى نحو كامل جميع الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية،“ وبأن تحترم جميع التزاماتها القانونية في هذا الصدد احتراما كاملا. ولم يجر اتخاذ أي من هذه الخطوات خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأكرر التأكيد على أن الأمم المتحدة تعتبر جميع الأنشطة الاستيطانية انتهاكا للقانون الدولي، وعقبة رئيسية أمام تحقيق السلام.

وقد مضت إسرائيل قدما في تنفيذ ٢٢ خطة لبناء حوالي ١ ٥٠٠ وحدة سكنية في مستوطنات المنطقة جيم. وتم التصديق على تشييد حوالى ١٢ وحدة – وهذا يقل كثيرا عن الوحدات التي صودق على تشييدها خلال فترة الثلاثة أشهر السابقة وعددها ١ ٢٠٠. وكذلك تم الإعلان عن ١٠ عطاءات لبناء

حوالي ٩٠٠ وحدة سكنية في سبع من مستوطنات المنطقة جيم. وتبين الأرقام الرسمية الصادرة في الأسبوع الماضي أن أعمال التشييد الجديدة في مستوطنات المنطقة جيم قد انخفضت في عام ٢٠١٧ إلى ما يقرب من النصف مقارنة بعام ٢٠١٦، الذي كان الأعلى منذ أكثر من عقد من الزمن. وتشمل الخطط ١٥ وحدة سكنية مؤقتة بالقرب من مستوطنة غوش إتزيون، الواقعة جنوب بيت لحم، في منطقة تقع خارج نطاق الولاية القضائية للمستوطنات المجاورة. ومن المقرر بناء هذه الوحدات لسكان بؤرة نتيف هأفوت الاستيطانية الذين تقرر إزالة مساكنهم في ١٥ حزيران/يونيه.

ووافقت الحكومة الإسرائيلية في ٤ شباط/فبراير، رداً على إطلاق النار في كانون الثاني/يناير الذي قُتل فيه حاخام من موقع حفات جلعاد الاستيطاني، على إنشاء مستوطنة جديدة لاستيعاب سكانها. وقد تم بناء حفات جلعاد بالكامل تقريبا على أراض فلسطينية مملوكة ملكية خاصة.

وفي تطورات تشريعية ذات صلة ربما تكون هامة، اقترح الكنيست في كانون الثاني/يناير تعديلا على القانون الأساسي: القدس عاصمة إسرائيل.

وفي إطار التطورات التشريعية البارزة ذات صلة، أقر الكنيست في كانون الثاني/يناير تعديلا على القانون الأساسي المتعلق بالقدس عاصمة لإسرائيل. وباشتراط أغلبية كبيرة قدرها ٨٠ صوتا في الكنيست، سيزيد التغيير من صعوبة قيام إسرائيل بتحويل أراضي تقع حاليا داخل حدود بلدية القدس التي عينتها إسرائيل إلى دولة فلسطينية في المستقبل. وعلى العكس من ذلك، ييسر التعديل إلى حد ما تغيير تلك الحدود البلدية، من خلال خفض الحد المشترط من الأصوات في الكنيست إلى أغلبية بسيطة. وفي ٧ آذار/مارس، وافق الكنيست أيضا على تعديل على قانون إسرائيل بشأن دخول إسرائيل، يسمح بإلغاء وضع الإقامة الدائمة للفلسطينيين في القدس الشرقية الذين يشاركون في أنشطة إرهابية أو الخيانة أو التجسس، حسب تعريفها الوارد في القانون الإسرائيلي. وفي ٢٥ شباط/فبراير، أقرت الحكومة مشروع قانون ينقل الولاية القضائية على بعض فئات الالتماسات المتعلقة بقرارات السلطات الإسرائيلية في الضفة الغربية من محكمة العدل العليا إلى محكمة الشؤون الإدارية في القدس. ووصف مقدمو مشروع القانون المشروع بأنه خطوة صوب تحقيق المساواة بين الإجراءات والقواعد القانونية في الضفة الغربية وإسرائيل.

وواصلت السلطات الإسرائيلية هدم المباني المملوكة للفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وإن كان ذلك بمعدل العام الماضي المنخفض نسبيا. تم هدم ٩٢ مبنى، بما فيها ١٥ مبنى مولته جهات مانحة، لأسباب تشمل عدم وجود رخص بناء، وهي ما يستحيل على الفلسطينيين تقريبا الحصول عليها. ونتيجة لذلك، شرد ١٠٤ من الفلسطينيين، بمن فيهم ٤٢ طفلا، وأثر ذلك على سبل عيش أكثر من ٣٦٠ شخصا. وتدمير فصلين من الفصول الدراسية التي مولتها الجهات المانحة يخدمان ٢٦ طفلا في تجمع أبو نوار البدوي الفلسطيني هو أمر يبعث على القلق الشديد. ما فتئت الأمم المتحدة لثلاث سنوات على الأقل حتى الآن تحذر من أن إسرائيل تمارس ضغوطا مطردة على سكان أبو نوار للانتقال منه. ويقع التجمع في المنطقة الاستراتيجية هاء-١ المقررة لتوسيع مستوطنة معالي أدوميم، الأمر الذي سيؤدي إلى إنشاء منطقة سكنية متصلة بين المستوطنة والقدس الشرقية، مما سيعمق فصل القدس الشرقية عن بقية الضفة الغربية.

وفي ٢١ آذار/مارس تعرضت قرية أم الحيران البدوية أيضا لتهديد جديد بإصدار السلطات الإسرائيلية إشعارات إخلاء للمنازل تحدد أن عمليات الإخلاء قد تحدث في أي وقت بين ١٤ و ٢٩ نيسان/أبريل. وفي أواخر كانون الأول/ديسمبر، في منطقة مسافر يطا في الخليل، حيث توجد أوامر هدم لمعظم

المباني، قطعت قوات الدفاع الإسرائيلية إمكانية الوصول عبر عدة طرق وأصدرت أمرا عسكريا يطالب الفلسطينيين بالحصول على تصاريح للعبور، مما حد من إمكانية الحصول على الخدمات وسبل العيش لحوالي ١٤٠٠ من السكان في ١٢ تجمع محلي.

وانتقل إلى مشكلة استمرار العنف، اتسمت الفترة المشمولة بالتقرير باستمرار المظاهرات والاشتباكات عقب الإعلان في ٦ كانون الأول/ديسمبر الذي اعترفت فيه الولايات المتحدة بالقدس عاصمة لإسرائيل وتزايد التوترات في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وعلى طول سياج غزة. وقتلت قوات الأمن الإسرائيلية ٢٣ فلسطينيا، من بينهم ستة أطفال، في عدة حوادث، بما في ذلك ما أفادت به تقارير من هجمات ضد الإسرائيليين ومظاهرات واشتباكات وعمليات العسكرية في الأرض الفلسطينية المحتلة. وقتل فلسطينيون خمسة إسرائيليين – ثلاثة مدنيين وجنديين – في هجمات منفصلة في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. وفي ٥ شباط/فبراير، قتل أحد سكان مستوطنة هار براخا طعنا في مدخل مستوطنة أرييل. وفي ٩ كانون الثاني/يناير، لقى حاخام من موقع هافات جلعاد مصرعه في إطلاق للنار من سيارة. وقتلت قوات الأمن الإسرائيلية اثنين من ثلاثة يزعم ارتكابهم للواقعة خلال عمليات التفتيش والاعتقال التي تلت ذلك. وفي ١٨ آذار/مارس، قتل مدني إسرائيلي طعنا في المدينة القديمة بالقدس. وقتلت قوات الأمن الإسرائيلية الجاني المزعوم بالرصاص وهو فلسطيني من بلدة عقربا بالضفة الغربية. وفي ١٠ آذار/مارس، قتل مراهق فلسطيني بالرصاص أثناء اشتباكات مع قوات الأمن الإسرائيلية ومستوطنين في قرية عوريف، بعد أن تحولت مواجهات إلى أعمال عنف بين سكان القرية الفلسطينيين والمقيمين في مستوطنة يتسهار المجاورة.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كان هناك تصاعد مقلق للعنف في قطاع غزة وحوله. الأجهزة المتفجرة المرتجلة التي يضعها المقاتلون الفلسطينيون بالقرب من سياج غزة انفجرت في ثلاث مناسبات، مما أدى إلى إصابة أربعة جنود إسرائيليين في حادثة وقعت في ١٧ شباط/فبراير. وفي كل مرة كانت القوات الإسرائيلية ترد بشن غارات جوية وقصف ضد أهداف لحماس. كما أعلن الجيش الإسرائيلي أيضا أنه دمر ثلاثة أنفاق سواء داخل غزة بالكامل أو أنفاق مؤدية من غزة إلى الأراضي الإسرائيلية. وفي ١٣ كانون الثاني/يناير، قبل التصعيد، دمرت قوات الدفاع الإسرائيلية أيضا نفقا يمتد من غزة إلى إسرائيل ومصر تحت معبر كرم أبو سالم. وبالإضافة إلى ذلك، أطلق ٣٣ صاروخا من غزة باتجاه إسرائيل، سقط منها ١١ صاروخا في إسرائيل نفسها. ورد جيش الدفاع الإسرائيلي بشن هجمات ضد المواقع العسكرية لحماس في غزة. ولم يبلغ عن وقوع إصابات على أي من الجانبين.

وفي ١٣ آذار/مارس، انفجر جهاز متفجر مرتجل استهدف موكب رئيس الوزراء الفلسطيني الحمد الله ورئيس المخابرات العامة الفلسطينية في غزة وأدى إلى إصابة ستة أشخاص بجروح طفيفة. ولم تُعلن أي جماعة مسؤوليتها عن الهجوم حتى الآن. وفي ٢٢ آذار/مارس، قامت قوات الأمن التابعة لحماس بعملية في مخيم النصيرات في غزة، وأفادت التقارير باستهدافها المشتبه به الرئيسي في تفجير موكب رئيس الوزراء. وخلال تلك العملية، أصيب المشتبه به وشريكه بجروح ثم لقيا حتفهما متأثرين بجراحهما. كما قتل عضوان من قوات الأمن التابعة لحماس خلال الواقعة.

وبالرغم من دعوة مجلس الأمن في قراره ٢٣٣٤ (٢٠١٦) للطرفين بالامتناع عن الأعمال الاستفزازية والتحريض والتصريحات المؤججة للمشاعر، استمرت هذه البيانات. واستمرت الصفحات الرسمية لحركة فتح عبر وسائط التواصل الاجتماعي في نشر بيانات تمجد مرتكبي أعمال العنف السابقة ضد المدنيين الإسرائيليين، بما في ذلك الهجمات الإرهابية التي أودت بحياة المدنيين والأطفال. وبالإضافة إلى ذلك، واصل

مسؤولون فلسطينيون الإدلاء ببيانات تنكر الصلة التاريخية والدينية لليهود بالقدس والأماكن المقدسة فيها. وادعى أحد كبار القادة الدينيين كذبا بأن اليهود عاشوا في القدس التاريخية لمدة ٧٠ أو ٨٠ عاما. بينما واصل آخرون وصف إسرائيل بمشروع استعماري. وأحث القيادة الفلسطينية على مواصلة الجهر بنبذ العنف عموما وإدانة الهجمات ضد المدنيين تحديدا. كما أدلى مسؤولون إسرائيليون كبار بتصريحات استفزازية تشجع ضم كافة أراضي الضفة الغربية المحتلة أو أجزاء منها وترفض بشكل قاطع فكرة الحل القائم على وجود دولتين. وأدعى بعضهم أن الفلسطينيين شعب مصطنع؛ وأشار آخرون إلى الفلسطينيين كهمج متعطشين للدماء؛ ودعا أحد القادة السياسيين إلى مزيد من الإصابات والقتلى في غزة، واشتكى من أن الضربات العسكرية الإسرائيلية ردا على إطلاق الصواريخ لا تسفر عن ما يكفي من الخسائر في صفوف المسلحين. وإنني أحث الزعماء السياسيين على الامتناع عن التصريحات والإجراءات الاستفزازية التي تؤجج البيئة المتوترة بالفعل.

وكرر القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) التأكيد على الدعوات التي وجهتها المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط إلى اتخاذ خطوات لعكس الاتجاهات السلبية على الأرض التي تعرقل حل الدولتين. وقد شهدت الفترة إجراءات إيجابية وسلبية على حد سواء من الطرفين في ذلك الصدد. ففي كانون الثاني/يناير، بعد سنوات من المفاوضات، وافقت إسرائيل على تشغيل الشبكة الفلسطينية المحلية للترددات الخاصة بالجيل الثالث من تكنولوجيا أجهزة الهواتف المحمولة في الضفة الغربية، مما يتيح لشركات الاتصالات السلكية واللاسلكية الفلسطينية توفير خدمات البيانات بسرعة أكبر وتحسين قدرتها التنافسية إلى حد ما.

وعقد اجتماعان رفيعا المستوى في باريس في ١٥ شباط/فبراير بين وزيري الاقتصاد الإسرائيلي والفلسطيني وفي ١٩ شباط/فبراير في رام الله بين وزير المالية الإسرائيلي ورئيس الوزراء ووزير المالية الفلسطيني، بهدف مناقشة مجموعة من المسائل الاقتصادية ومسائل البنية التحتية المتعلقة بالضفة الغربية وقطاع غزة. وفي ١٨ شباط/فبراير، أقرت اللجنة الوزارية الإسرائيلية للتشريعات مشروع قانون من شأنه أن يسمح لإسرائيل بالاحتفاظ بعائدات الضرائب التي تجمعها إسرائيل بالنيابة عن السلطة الفلسطينية. والمبلغ المحتفظ به يعادل الأموال المستخدمة لمدفوعات إلى أسر مرتكبي الهجمات الفلسطينيين ضد الإسرائيليين أو السجناء المحتجزين في السجون الإسرائيلية. وفي ٥ آذار/مارس، قام الكنيست بتقديم صيغة أكثر صرامة من نفس القانون.

وفي الوقت نفسه، توقف تنفيذ الاتفاق الفلسطيني المبرم في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر بين فتح وحماس. وفي شباط/فبراير وآذار/مارس، استضافت مصر وفود من الطرفين سعيا للنهوض بعملية إعادة غزة لسيطرة السلطة الفلسطينية. كما عقدت عدة اجتماعات مع كبار المسؤولين الفلسطينيين والمصريين دعما لتلك العملية.

وفي ٤ آذار/مارس، وافقت الحكومة الفلسطينية على ميزانية عام ٢٠١٨ البالغ حجمها ٥,١ مليار دولار، مع عرض خيار في حال سيطرتها على غزة، يتمثل في إمكان تعديل الميزانية لتستوعب ما يصل إلى ٢٠٠٠٠ من موظفي الخدمة المدنية في غزة أيضا.

وفي غزة، لا تزال إمدادات الكهرباء أقل بكثير من احتياجات السكان، مع انقطاع التيار الكهربائي لفترات تصل إلى ٢٠ ساعة يوميا. وبدون الوقود المخصص لحالات الطوارئ، هناك ٥٥ مجمعا من مجمعات من مياه المجارير معرضة لخطر الفيضان، مع تقليص طاقة عمل ٤٨ محطة تحلية مياه إلى نحو ٢٠ في المائة من قدرتها التشغيلية.

لا يجري إمداد المياه المنقولة بالأنابيب إلى الأسر المعيشية إلا لبضع ساعات في اليوم، ومرة واحدة في كل أربعة أو خمسة أيام. ولا تزال الخدمات الأساسية مستمرة في العمل بفضل توفير

الوقود للمولدات الكهربائية الذي تموله الجهات المانحة وتوزعه الأمم المتحدة، ومن المتوقع أن يستمر ذلك، في أفضل الأحوال، حتى أيلول/سبتمبر. أما فيما يتعلق بالأدوية الأساسية، فقد نفد أكثر من ٤٠ في المائة من مخزوناتها بسبب نقص التمويل.

بعد ١٠ سنوات من التأخير، في ١ آذار/مارس، بدأ المشروع العاجل لمعالجة مياه المجاري في شمال غزة، وإن كان عند الحد الأدنى من القدرات. وتقتضي الحاجة العمل على جناح السرعة بشأن زيادة إمدادات الطاقة المستدامة وغيرها من مشاريع البنية التحتية لكي يتسنى لها العمل بكامل طاقتها.

بالإضافة إلى التدهور السريع في الحالة الإنسانية، لا يزال الاقتصاد في غزة على حافة الانهيار. إن التدخلات العاجلة، إلى جانب زيادة الالتزام بالمشاريع القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل، وفرت أساسا للمناقشات التي دارت في اجتماع لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني والذي انعقد في ٢٠ آذار/مارس في بروكسل. وعُقد اجتماعان تحضيريان، أحدهما في القاهرة والأخر في واشنطن العاصمة، على التوالي، ساعدا على وضع سلسلة من المشاريع ذات الأولوية وترمي إلى تحسين الأوضاع الصحية والماء والكهرباء في غزة.

استضاف الاتحاد الأوروبي مؤتمر إعلان التبرعات للمحطة المركزية لتحلية المياه في قطاع غزة، الذي انعقد أيضا في ٢٠ آذار/مارس، وشهد التزام الدول الأعضاء بتقديم زهاء ٥٦٥ مليون دولار، حوالي ٨٠ في المائة من تكاليف المشروع، مما يمكن من البدء بعملية تقديم العطاءات. وهذا تطور إيجابي بالنسبة للناس والهياكل الأساسية في غزة. ومع ذلك، لا يوجد سوى مشروع واحد، وإن كان مشروعا مهما لضمان إبقاء غزة قادرة على العيش، لفترة تتجاوز المستقبل المنظور.

ثمة تطور طيب، وهو أن إسرائيل، خلال الشهرين الماضيين، وافقت على الآلاف من الحالات السكنية المعلقة، أكثر من ١٣٠ من مشاريع القطاع الخاص وما يزيد عن ٢٠٠ ١ طلب من أجل استيراد مواد تعتبرها إسرائيل ذات استخدام مزدوج، مدني وعسكري. وفي ١٤ شباط/فبراير، عقد اجتماع ثلاثي شاركت فيه الأمم المتحدة وإسرائيل والسلطة الفلسطينية، تم الاتفاق فيه على مواصلة آلية إعادة إعمار غزة، وإجراء استعراض مشترك من أجل تحسين الأداء والشفافية وقدرة الآلية على التنبؤ.

يهيب قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦) بجميع الدول أن تميز في معاملاتها ذات الصلة بين إقليم دولة إسرائيل والأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧. هناك تطوران أود الابلاغ عنهما في ذلك الصدد. في ٢٣ كانون الثاني/يناير، أتخذ البرلمان الدانمركي قرارا يتضن إشارات إلى القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، ويتماشى مع سياسة الاتحاد الأوروبي، يشدد فيه على أن الاتفاقات المقبلة بين الدانمرك وإسرائيل تبين بوضوح عدم انطباق تلك القرارات على الأرض المحتلة، ويشجع الحكومة على تعزيز توجيهها إلى المستثمرين من القطاعين الخاص والعام.

في كانون الثاني/يناير أيضا، وقعت المفوضية الأوروبية اتفاق تمويل مع إسرائيل، يمكن من مشاركتها في البرنامج التشغيلي المشترك لحوض البحر الأبيض المتوسط بموجب الصك الأوروبي للجوار والشراكة للفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠٢٠. واستمرارا للممارسة المتبعة حاليا في الاتحاد الأوروبي، يتضمن الاتفاق شرط الانطباق الإقليمي الذي ينص على أنه:

”وفقا لسياسة الاتحاد الأوروبي، لا ينطبق الاتفاق على المناطق الجغرافية الواقعة تحت إدارة دولة إسرائيل بعد ٥ حزيران/يونيه ١٩٦٧“

وللأسف، لم تشهد الفترة المشمولة بالتقرير أي تقدم نحو تعزيز الهدف المتمثل في إحلال السلام الدائم، كما دعا إلى ذلك القرار المذكور.

وفي ٣١ كانون الثاني/يناير، عقدت النرويج والاتحاد الأوروبي اجتماعا استثنائيا للجنة الاتصال المخصصة، جرى فيه التأكيد من جديد على دعم الحل القائم على وجود دولتين، تماشيا مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وأعرب المشاركون عن دعمهم للجهود الجارية الرامية إلى استعادة الوحدة بين الضفة الغربية وقطاع غزة تحت سيطرة السلطة الفلسطينية الشرعية، بالتركيز، في جملة أمور، على المشاريع العاجلة الملحة التي تتناول مسائل الكهرباء والمياه والاحتياجات الإنسانية.

عندما تكلم الرئيس الفلسطيني عباس أمام مجلس الأمن في ٢٠ شباط/فبراير (انظر S/PV.8183)، دعا إلى عقد مؤتمر دولي للسلام بحلول منتصف العام لتشكيل آلية متعددة الأطراف تدعم الطرفين في التفاوض على جميع قضايا الوضع الدائم في غضون فترة زمنية محددة وضمان العضوية الكاملة في الأمم المتحدة للدولة الفلسطينية والدولة الإسرائيلية على أساس خطوط عام ١٩٦٧. وفي ٢٣ شباط/فبراير، أعلنت الولايات المتحدة بأنها ستنقل سفارتها إلى القدس في ١٤ أيار/مايو، الأمر الذي سيتزامن مع الذكرى السنوية السبعين لإعلان استقلال إسرائيل.

في الختام، أود أن أتشاطر معكم بعض الملاحظات العامة بشأن التطورات المتعلقة بأحكام القرار خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

أولا، لا يزال توسيع المستوطنات الإسرائيلية غير المشروعة وما يتصل بها من أنشطة يتهدد إمكانية تطبيق حل الدولتين ويقوض آفاق السلام. إن القرار الأخير بإنشاء مستوطنة جديدة، للمرة الثانية منذ اتخاذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) عقب إنشاء مستوطنة عميحاي في أيار/مايو ٢٠١٧، أمر يبعث على شديد القلق. وفي الوقت نفسه، ما برحت التنمية الفلسطينية محدودة للغاية. وفي المنطقة جيم وحدها، يوجد حوالي ١٣٠٠٠ أمر هدم معلق للمباني المملوكة للفلسطينيين، من بينها نحو ٥٠٠ أمر جاهزة للتنفيذ. إن نسبة تقل عن ١ في المائة من مساحة المنطقة جيم، التي تشمل أكثر من ٦٠ في المائة من الضفة الغربية وهي ذات أهمية حاسمة للتواصل الجغرافي للدولة الفلسطينية المقبلة، متاحة لعمليات البناء الفلسطينية في إطار الخطط المعتمدة.

ثانيا، لا يزال العنف والتحريض يذكيان نيران الكراهية والانقسام وعدم الثقة والتوجس. إن استمرار الهجمات الإرهابية على الإسرائيليين ومحاولة اغتيال رئيس الوزراء الفلسطيني توضحان تزايد خطر زعزعة الاستقرار وتمكين المتطرفين والمتشددين. ولا بد من معايرة استخدام القوة من جانب إسرائيل. كما يجب على إسرائيل أن تفي بمسؤولياتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. ولا ينبغي استخدام القوة الفتاكة إلا كملاذ أخير، مع قيام السلطات بإجراء التحقيق المناسب عند وقوع وفيات. وأحض مرة أخرى القوات الأمنية على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس من أجل تفادي الخسائر البشرية.

أحيط علما بوضع خطط فلسطينية للقيام بمسيرة محاذية للسياج في غزة في ٣٠ آذار/مارس. وأدعو جميع الأطراف إلى ممارسة ضبط النفس واتخاذ الخطوات اللازمة لتحاشي التصعيد العنيف. ومن الضروري للغاية عدم استهداف المدنيين، ولا سيما الأطفال، وعلى جميع الجهات الفاعلة الامتناع عن تعريض الأطفال للخطر في أي وقت من الأوقات. أود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأكرر دعوتي إلى حماس أن تقدم، على النحو المنصوص عليه في القانون الدولي الإنساني، معلومات كاملة عن الجنديين الإسرائيليين وعن اثنين من المدنيين الإسرائيليين المحتجزين حاليا في غزة.

ثالثا، إن التدابير المتخذة في الميدان في المنطقة جيم وقطاع غزة جديرة بالترحيب، ولكنها ليست تحويلية. غير أن تخفيف القيود على استيراد بعض المواد ذات الاستخدام المزدوج وزيادة

عدد التصاريح الممنوحة للتجار في غزة، تعتبر تطورات هامة يتعين الإبقاء عليها وتعزيزها. فالتنمية الاقتصادية، على الرغم من أنها حيوية، ليست بديلا عن السيادة وإقامة الدولة. إن الجهود الرامية إلى تحقيق المسارين يجب أن تمضي بالتوازي.

رابعا، كان الهجوم الإرهابي على موكب رئيس الوزراء حمد الله في غزة محاولة خطيرة لعرقلة لتحويل مسار عملية القاهرة، لذلك يجب تقديم الجناة إلى العدالة. وفي ذلك الصدد، أناشد الفصائل الفلسطينية الانخراط بجدية مع مصر والمضي قدما في تنفيذ اتفاق القاهرة. ويشمل ذلك دفع مرتبات موظفي الخدمة المدنية وتمكين الحكومة على أكمل نحو في غزة. إن قيام سلطة فلسطينية ممكنة تمكينا كاملا عنصر أساسي في رفع حالات الإغلاق، والتخفيف من حدة الأزمة الإنسانية والإنمائية في غزة، وتعزيز التطلعات الوطنية نحو إقامة الدولة.

أشيد بالتزام رئيس الوزراء بمواصلة بذل الجهود من أجل المصالحة، ونثني على مصر لما تبذله من جهود دؤوبة في هذا الصدد. ولا تزال الأمم المتحدة ملتزمة بدعم الجهود المصرية الرامية إلى النهوض بالعملية، وترحب بالجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل المشاركة على نحو أكثر تنسيقا في التخفيف من حدة الأزمة الإنسانية في غزة.

أحيط علما مع القلق بالأنباء التي طلعت علينا اليوم، والتي تفيد بأن حماس قد أنشأت نقطة تفتيش على معبر إريز، أو بيت حانون، الذي يتحكم في دخول الموظفين الوطنيين والدوليين إلى قطاع غزة وفي خروج جميع الذين يحملون هوية غزة. ووفقا للاتفاق المبرم بين الفلسطينيين في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، ينبغي تسليم جميع نقاط التفتيش إلى السلطة الفلسطينية.

خامسا، ما زلت أشعر بقلق بالغ إزاء الوضع الراهن لجهودنا الجماعية الرامية إلى النهوض بالسلام. إن توافق الآراء الدولي الذي تم التوصل إليه منذ وقتل طويل بشأن مسائل الوضع النهائي، والتي تشمل القدس واللاجئين، ومبادئ الأمم المتحدة، يجب أن يظل الإطار الإرشادي للعملية التفاوضية من أجل تحقيق الهدف النهائي المتمثل في الحل القائم على وجود دولتين. إذ أن أي انحراف عن هذه المبادئ سيكون أمرا خطيرا. وينص القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) في الفقرة ٣ على أن مجلس الأمن:

”لن يعترف بأي تغييرات في خطوط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، بما في ذلك ما يتعلق بالقدس، سوى التغييرات التي يتفق عليها الطرفان من خلال المفاوضات“.

ينبغي حل جميع مسائل الوضع النهائي على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، والاتفاقات الثنائية والقانون الدولي.

وكما يُذَكِّرُ الأمين العام المجلس مرارا وتكرارا، فإن الأمم المتحدة تحث بقوة الإسرائيليين والفلسطينيين والمجتمع الدولي على اتخاذ تدابير ملموسة من شأنها عكس المسار الحالي للنزاع، وتعزيز الهدف المتمثل في إقامة سلام عادل ودائم على أساس الحل القائم على وجود دولتين.

لقد شكل النزاع حياة أجيال من الفلسطينيين والإسرائيليين. وحان الوقت للبدء في بناء مستقبل مختلف، يقوم على أساس الاحترام المتبادل والكرامة وعلى الإيمان بأنه حتى أعمق الانقسامات وأكثرها إيلاما يمكن حلها إذا كانت هناك رغبة حقيقية في التغيير.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد ملادينوف على إحاطته.

وقبل أن أعطي الكلمة لأعضاء المجلس، أود أن أنوه بوجود الممثلة الدائمة الجديدة للمملكة المتحدة لدى الأمم المتحدة، السفيرة كارن بيرس، في القاعة. وبالنيابة عن جميع أعضاء المجلس، أرحب بها ترحيبا حارا.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية) (تكلم بالإسبانية): في البداية، أود أن أرحب بالسيدة كارن بيرس، الممثلة الدائمة الجديدة للمملكة المتحدة لدى الأمم المتحدة. ونتمنى لها كل نجاح في منصبها، ونود أن نؤكد لها أن بإمكانها أن تعول على تلقي نفس الدعم والتعاون الكاملين اللذين قُدما إلى سلفها. ونرحب بها ترحيبا حارا في نيويورك.

وأود أن أعرب عن امتناننا وتقديرنا للسيد نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام لدى منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية، الذي قدم إلينا إحاطة كاملة وواضحة ومفصلة جدا عن الحالة الراهنة في الشرق الأوسط، والتي ركزت على تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، بشأن القضية الفلسطينية.

وإدراكا منها لشدة ومدى الدمار الذي خلفته النزاعات الحالية في الشرق الأوسط، والتي نرغب في إيجاد حل فوري لها، تود جمهورية غينيا الاستوائية أن تشير إلى أن القضية الفلسطينية ظلت، منذ إدراجها لأول مرة في جدول أعمال الجمعية العامة في نيسان/أبريل ١٩٤٧ وحتى الوقت الحاضر، في صميم عدم الاستقرار في المنطقة بسبب تعقيداتها وتداعياتها التاريخية وطول أمدها، وعلى وجه الخصوص، بسبب عدم التنفيذ السليم للقرارات التي اتخذها مجلس الأمن في هذا الصدد.

ويكرر القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) مناشدة المجموعة الرباعية للسلام في الشرق الأوسط لطرفي النزاع اتخاذ تدابير لعكس الاتجاهات السلبية على أرض الواقع. فهذه الاتجاهات تهدد الحل القائم على وجود دولتين مستقلتين – واحدة إسرائيلية والأخرى فلسطينية – تتعايشان في تعاون وتضمنان السلام والأمن المستدامين لنفسيهما وللبلدان الأخرى في المنطقة. ومع ذلك، فإن بعض التطورات في الميدان تهدف إلى جعل هذا الهدف بعيد المنال.

وتعتقد غينيا الاستوائية أن المطالبات التاريخية للفلسطينيين عادلة، وذلك تمشيا مع الإعلانات المختلفة الصادرة عن الاتحاد الأفريقي. ونعتقد أيضا أن من حق إسرائيل العيش في سلام وأمن. وينبغي للإسرائيليين أن يعترفوا بأنه مثلما لا يمكن إنكار حق إسرائيل في الوجود، فإنه لا يمكن إنكار حق فلسطين في ذلك. وينبغي وقف السلوك العنيف بصورة نهائية، وينبغي لكل طرف الوفاء بالتزاماته الدولية على النحو المبين في مختلف قرارات الأمم المتحدة بشكل عام. وينبغي أن يمتنع الطرفان عن اتخاذ إجراءات انفرادية يمكن أن تعوق العودة إلى المفاوضات.

كما أن إعادة توحيد فلسطين تحت قيادة حكومة واحدة شرعية وديمقراطية عنصر أساسي في تحقيق تطلعات الشعب الفلسطيني ككيان واحد، الأمر الذي من شأنه أن ييسر دور الوسيط الذي يقوم به مجلس الأمن. ولذلك، فإننا نرحب باتفاق المصالحة بين حركتي فتح وحماس، الموقع في القاهرة في تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي، وكذلك بعودة السلطة الفلسطينية إلى قطاع غزة لاستئناف سيطرتها عليه.

والآن أكثر من أي وقت مضى، يجب على مجلس الأمن والمجتمع الدولي بأسره أن يظل متحدا في رغبتهما في التوصل إلى حل سلمي لجميع جوانب النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني. وبهذه الطريقة وحدها، يمكننا ممارسة الضغط اللازم على السلطات الإسرائيلية والفلسطينية لوقف الاتجاهات التي تهدد هذه العملية ومطالبة الطرفين بتوخي القدر الكافي من المرونة والمعقولية كي يفهما بصورة نهائية أن السلام هدف ذو قيمة أكبر بكثير من حالة العنف والكراهية والظلم التي تسود المنطقة منذ أكثر من نصف قرن.

أود أن أختتم بياني بالإعراب عن الرغبة القوية لحكومة جمهورية غينيا الاستوائية في أن تسفر المبادرات الحالية لحكومة الولايات المتحدة لوضع خطة سلام عن خطة سلام ملموسة،

تحظى بقبول جميع أطراف النزاع، ومن ثم تؤدي إلى إحلال السلام المنشود للغاية بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

السيد إنتشاوستي خوردان (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلم بالإسبانية): ننضم إلى الممثل الدائم لغينيا الاستوائية في الترحيب بالممثلة الدائمة الجديدة للمملكة المتحدة. ونحن نتمنى لها كل النجاح في وظيفتها الجديدة. ونود أيضا أن نشكر المنسق الخاص نيكولاي ملادينوف على إحاطته.

تحضر دولة بوليفيا المتعددة القوميات هذه الجلسة التي تشهد تقديم التقرير الفصلي الأول لعام ٢٠١٨ عن تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، الذي يشير إلى عدم شرعية المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وكما شهدنا في السابق، فإن الحالة على أرض الواقع تبعث على الإحباط. ومما يدعو إلى القلق الانتهاك الجلي من جانب السلطة القائمة بالاحتلال، إسرائيل، لذلك القرار في انتهاك واضح للقانون الدولي ولقرارات الجمعية العامة المتخذة منذ عام ١٩٤٨ وعددها أكثر من ٧٠٠ قرار ولقرارات مجلس الأمن وعددها ٨٦ قرارا.

وبحسب إعلان رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، الصادر في ٤ شباط/فبراير، فقد قررت حكومته بناء ٣٥٠ وحدة سكنية جديدة في مستوطنة نتيف هأفوت، الواقعة إلى الجنوب من مدينة بيت لحم في الضفة الغربية المحتلة. وهذا القرار يشكل انتهاكا للقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) ولمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، التي تؤكد، في جملة أمور، عدم جواز اكتساب الأراضي بالقوة، وكذلك على حق الشعوب في تقرير المصير. والقرار الإسرائيلي يبعدنا أكثر عن إمكانية التوصل إلى حل الدولتين.

ولهذا السبب، نؤكد من جديد التزامنا الكامل بالقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، بشأن عدم شرعية المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وندعو مرة أخرى إلى تقديم التقرير الفصلي للأمين العام عن تنفيذ القرار في صورة خطية، الأمر الذي من شأنه أن يتيح لنا الحصول على معلومات تفصيلية عن تنفيذه وعرض خرائط مُحدثة لجميع المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وفي هذا الصدد، تدعو بوليفيا المساهمين في وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى إلى مواصلة تقديم دعمهم القيم للمساعدة الإنسانية لأكثر من مليون شخص في غزة، وبصفة عامة، إلى ما يناهز ٥ ملايين لاجئ فلسطيني في بلدان المنطقة.

وتدعو بوليفيا إلى الوحدة الفلسطينية الداخلية وإلى تعزيز وجود السلطة الفلسطينية في قطاع غزة. وفي هذا الصدد، فإننا ندين بشدة الهجوم على رئيس الحكومة الفلسطينية، السيد رامي الحمد الله، في ١٣ آذار/مارس خلال زيارته إلى المنطقة. كما ندين جميع أشكال الإرهاب، أيا كان مصدرها، ونعتبر أن فرض الأفكار بالقوة والعنف بجميع أشكاله هو أمر غير مقبول.

ونعرب عن التزامنا الراسخ بجميع الجهود الدولية الرامية إلى إيجاد حل سلمي للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني. وفي هذا الصدد، نؤيد مبادرات من قبيل خريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية، ومبادئ مدريد، ومبادرة السلام العربية وغيرها من المبادرات التي تسعى إلى ضمان تحقيق سلام عادل ودائم، يتيح للشعبين العيش داخل حدود آمنة ومعترف بها. إن بوليفيا مقتنعة بأن الخيار الوحيد لحل النزاع في الأجل الطويل، يتمثل في تحقيق حل الدولتين، الذي نشهد فيه في نهاية المطاف قيام فلسطين حرة مستقلة وذات سيادة على الحدود الدولية قبل عام ١٩٦٧ والقدس الشرقية عاصمة لها، وفقا لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة.

السيد داه (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): يشكر وفد بلدي السيد نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على تقريره الفصلي عن الحالة في

الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. كما يود وفد بلدي الترحيب بالممثلة الدائمة الجديدة للمملكة المتحدة، ويؤكد لها دعمه.

وتكرر كوت ديفوار الإعراب عن قلقها إزاء عدم إحراز تقدم ملموس في عملية السلام في الشرق الأوسط. وتعيد التأكيد على موقفها المبدئي المتمثل في أن الحوار والمفاوضات السياسية الموثوقة بين الطرفين هي وحدها التي ستتيح التوصل إلى حل قابل للتطبيق لدولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن، على أساس من الاعتراف المتبادل بالحقوق المشروعة لكلا الطرفين. ولذلك فإنها تدعو إلى استئناف المحادثات بين الإسرائيليين والفلسطينيين، تمشيا مع قرارات المجلس ذات الصلة بغية كسر الجمود السياسي الحالي.

كما أن الحالة الاجتماعية الاقتصادية والسياسية والإنسانية في قطاع غزة، لا تزال حرجة ومثيرة للقلق. وعلى الصعيد الاقتصادي، لا يزال وفد بلدي يساوره القلق جراء استمرار بطالة الشباب في سياق الأزمة الاقتصادية الحادة التي تفاقمت بسبب نقص المياه والكهرباء والأدوية.

وعلى الجبهة السياسية والإنسانية، فإن التوترات التي ظهرت من جديد بين السلطة الفلسطينية وحركة حماس تعوق عودة السلطة الفلسطينية إلى قطاع غزة وتقوض جهود المصالحة الوطنية بين الكيانين. وفي هذا الصدد، يدين وفد بلدي الهجوم الذي وقع في ١٣ آذار/مارس على موكب رئيس الوزراء رامي الحمد الله في قطاع غزة. ونحث الأطراف الفلسطينية على التحلي بضبط النفس وإجراء جميع التحقيقات اللازمة لاعتقال مرتكبي الهجوم. وإننا نشجع الأطراف على مواصلة الحوار لضمان عودة السلطة الفلسطينية إلى غزة بشكل فعلي، وفقا لاتفاق المصالحة الموقع في شهر تشرين الأول/أكتوبر، من أجل تحسين إدارة الحالة الإنسانية.

وفي سياق استمرار تراجع المساهمات، في ميزانية وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، يرحب وفد بلدي بالإسهام المالي الكبير البالغ ١٠٠ مليون دولار المقدم خلال المؤتمر الوزاري الاستثنائي لدعم الأونروا في ١٥ آذار/مارس في روما. ويشكر الدول الأعضاء على إظهار التضامن النشط مع الشعب الفلسطيني واللاجئين الفلسطينيين في وقت تمر فيه الأونروا بأخطر أزمة مالية في تاريخها. ويشجع المجتمع الدولي، بما في ذلك الوكالات الإنسانية ذات الصلة والمجتمع المدني والقطاع الخاص على الإسهام في سد النقص الحاصل في التمويل.

وفي الختام، يلتزم وفد بلدي بدون تحفظ بتحقيق هدف تحقيق السلام الشامل والدائم في الشرق الأوسط، ويكرر استعداده للعمل مع أعضاء المجلس للتوصل إلى حل سلمي للأزمة الإسرائيلية – الفلسطينية.

السيد العتيبي (الكويت): أود أن أضم صوتي لمن سبقوني في تقديم التهنئة والترحيب بمندوبة المملكة المتحدة، السفيرة كارين بيرس وأتمنى لها كل التوفيق في مهامها. وأشكر السيد نيكولاي ملادينوف منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط على الإحاطة الإعلامية القيمة التي قدمها لنا اليوم، ونعبر عن دعمنا الكامل لجهود الأمم المتحدة، ولجهوده مع فريقه فيما يخص متابعة كل ما يتصل بمستجدات هذه القضية.

إن مضمون الإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد ملادينوف هو أن الأوضاع في الأرض المحتلة تسوء، وإسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ممعنة في انتهاكاتها للقانون الدولي وتقويضها لجهود المجتمع الدولي الرامية للتوصل إلى سلام يقوم على حل الدولتين. إن عدم التزام إسرائيل بمسؤولياتها الدولية بوصفها قوة قائمة بالاحتلال بموجب اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ وعدم التزامها بقرارات الأمم المتحدة وتجاهلها المستمر لتلك

القرارات، ينم عن عدم اكتراث بما يقرره المجتمع الدولي، وذلك هو السبب الرئيسي في تفاقم المآسي الإنسانية التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني الأعزل، مما زاد من التوترات في المنطقة. تبقى القضية الفلسطينية هي جوهر الصراع في منطقتنا، وهي ما يجب التركيز عليه، بدلا من محاولة التركيز على قضايا أخرى، رغم أهميتها.

إننا ندين جميع السياسات والإجراءات والتدابير الإسرائيلية الأحادية التي تستهدف تغيير الحقائق على الأرض، في محاولة لفرض أمر واقع جديد وتقوض حل الدولتين، على حدود عام ١٩٦٧، واستمرارها كسلطة قائمة بالاحتلال في سياساتها العدوانية والإجراءات الأحادية والاستفزازية المنافية لقرارات مجلس الأمن والمعاهدات الدولية. ونضيف إلى ذلك، تحذيرنا من العواقب الوخيمة إزاء التقارير حول نقل السفارة الأمريكية إلى القدس يوم ١٤ أيار/مايو المقبل، ونؤكد على بطلان هذا الإجراء لمخالفته الصريحة لقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٧٣) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٧٦ (١٩٨٠) و ٤٧٨ (١٩٨٠) و ٢٣٣٤ (٢٠١٦).

وإسرائيل كسلطة قائمة بالاحتلال في حالة خرق مادي لقرارات مجلس الأمن بما في ذلك القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، فهي لا تزال تتوسع في أنشطتها الاستيطانية غير القانونية وغير الشرعية، كما سمعنا اليوم من السيد ملادينوف، ونطالب اليوم بأهمية أن يكون هناك تقرير مكتوب عن حالة تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). نحن نتعامل في هذا المجلس مع مشكلة مستمرة منذ ٥٠ عاما من ظلم الاحتلال. لذلك، فإن الحديث يجب أن يكون موجها نحو إنهاء ذلك الاحتلال الذي يجب أن يكون شرطا لأي مفاوضات بين الجانبين، بهدف التوصل إلى تسوية نهائية، وشاملة وعادلة، لأن الحلول الجزئية لم تأت بنتيجة. وعلى الرغم من التحديات التي تواجه حل الدولتين، من قبل السلطة القائمة بالاحتلال بسبب ممارساتها العدوانية وسياساتها الاستيطانية غير الشرعية وغير القانونية، إلا أننا مؤمنون بأهمية أن يكون هذا الحل هو عنوان أي مفاوضات، على أن تسير وفق جدول زمني محدد، لإنهاء الصراع على أساس حل الدولتين، استنادا إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومبدأ الأرض مقابل السلام، وخريطة الطريق، ومبادرة السلام العربية التي تضمن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة، على حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، والتي تشكل السبيل الوحيد لتحقيق الأمن والاستقرار.

ونعرب عن قلقنا البالغ إزاء الأزمة الإنسانية المستمرة في غزة، والتي أشار إلى آثارها الخطيرة السيد ملادينوف اليوم، وهي معاناة مستمرة منذ أكثر من عشرة أعوام نتيجة حصار ظالم وجائر من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلية. وهو حصار يكرس الممارسات الإسرائيلية وانتهاكاتها للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، علاوة على حرب شنها الاحتلال على غزة استمرت منذ ٢٨ كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠٠٨ إلى ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ وسببت دمارا كبيرا وخرابا بالبنية التحتية للقطاع.

ونود أن نشير أيضا إلى الأزمة التي تواجهها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، بوصفها أكبر أزمة مالية تواجهها منذ إنشائها في عام ١٩٤٩. وهو ما من شأنه أن يؤثر سلبا على ما تقوم به الوكالة من دور محوري ومهم في تقديم المساعدة إلى نحو ٦ ملايين لاجئ فلسطيني مسجلين لديها. وما تزال الوكالة تساهم في تحقيق الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط.

وتؤكد دولة الكويت أهمية التزام جميع الدول المانحة بتوفير التمويل اللازم للوكالة في سبيل مواصلة تقديم خدماتها الحيوية إلى مجتمع اللاجئين والحفاظ على طبيعة عملها وأنشطتها الإنسانية دون تسييس، لأن تقليص الموارد المالية للوكالة سوف تنتج عنه كارثة إنسانية ستؤدي حتما إلى توقف وانهيار

جميع البرامج الخاصة بالتعليم والصحة والبنية التحتية وتقديم المساعدات الإنسانية. وفي ذات السياق نرحب بمبادرة السويد ومصر والأردن إلى عقد المؤتمر الوزاري الاستثنائي في روما في ١٥ آذار/مارس التي أعلنت خلاله بعض الدول المانحة عن مساهمات جديدة بلغت حوالي ١٠٠ مليون دولار في المؤتمر من أجل تقليص العجز المسجل في ميزانية الوكالة.

وفي الختام، لقد جرت العادة أننا في بند الحالة في الشرق الأوسط نركز مداخلتنا على القضية الفلسطينية. لكن هذه المرة لا بد لي أن أشير إلى التصعيد الخطير شهدناه يوم أمس والمتمثل في الهجمات الصاروخية من داخل الأراضي اليمنية باتجاه أراضي المملكة السعودية من قبل جماعة الحوثيين، والتي استهدفت عدة مدن في المملكة العربية السعودية، وهي مدينة الرياض وخميس مشيط ونجران وجازان. وقد تم إطلاق تلك الصواريخ بطريقة عشوائية وعبثية لاستهداف المناطق المدنية والمأهولة بالسكان. وقد تم اعتراض تلك الصواريخ من قبل قوات الدفاع الجوي في المملكة، إلا أن تناثر الشظايا على بعض الأحياء السكنية نتجت عنه إصابات، حيث أدت إلى وفاة شخص وإصابة أفراد آخرين وأضرار مادية في الممتلكات. إن دولة الكويت تدين وتستنكر بأشد العبارات تلك الهجمات الصاروخية على المملكة العربية السعودية والتي تعبر بدون أدنى شك عن انتهاك الحوثيين للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ورفضهم للسلام وإرادة المجتمع الدولي لإنهاء النزاع الدائر في اليمن وتقويضهم لكل فرص السلام والمساعي الهادفة لتحقيقه. ويتعين على مجلس الأمن أن يكون له موقف موحد وواضح لوضع حد لاستمرار تلك الهجمات التي تهدد السلم والأمن الإقليميين.

كما تؤكد دولة الكويت وقوفها التام إلى جانب المملكة العربية السعودية وتأييدها لكل ما تتخذه من إجراءات للحفاظ على أمنها واستقرارها.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أتقدم بالشكر الجزيل إلى زملائي على ترحيبهم الحار بي وأنا آخذ الكلمة للمرة الأولى بصفتي الممثلة الدائمة للمملكة المتحدة. وإنه لعظيم الشرف بالنسبة لي أن أمثل المملكة المتحدة. ويطيب لي للغاية على المستوى الشخصي أن أعود إلى نيويورك. وأرى الكثير من خيرة أصدقائي في هذه القاعة، بمن فيهم السفير منصور.

ولا شك أن مناقشة اليوم تتسم بالأهمية وأنها ستغنيني عن معظم الملاحظات التي أدليت بها في غرفة المشاورات، ولكنني أود أن أوضح أن تحسين الحالة فعليا في الأراضي الفلسطينية المحتلة لا يزال ضروريا، وخاصة في غزة. ونؤيد ما قاله المنسق الخاص بشأن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، فضلا عن شرعية السلطة الفلسطينية. وأود بطبيعة الحال، أن أسجل إدانتنا لمحاولة اغتيال رئيس الوزراء الحمد الله مؤخرا. ونغتنم هذه الفرصة لندين جميع أعمال الإرهاب مرة أخرى.

وأود أن أسجل في المحضر أيضا أننا سنتكلم عن تحسين الحالة في الميدان، وأن ذلك سيمضي بنا شوطا أبعد. وأتفق مع المتكلمين السابقين الذين دعوا إلى ضرورة توفر أفق سياسي للإبقاء على صلاحية حل الدولتين. ونعرب عن دعمنا لجهود السلام التي تبذلها الولايات المتحدة. ونتطلع إلى تقديم خطة بذلك في أقرب فرصة ممكنة. وندعو جميع جميع الأطراف إلى العودة إلى المشاركة.

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأحذو حذو زميلي ممثل الكويت وأتطرق للهجوم الذي شنه الحوثيون على المملكة العربية السعودية صباح اليوم. وإنه ليوم حزين لأنه يصادف مرور الذكرى السنوية الثالثة للنزاع الذي استمر طويلا في اليمن، ولكن من الصحيح أيضا أن القذائف التي أطلقت على المملكة العربية السعودية ضد المدنيين عمل استفزازي وخطير، وسنبذل قصارى جهدنا للمساعدة في حل هذا النزاع المنافي للقانون

الدولي. ونعرب عن تعازينا للشعب السعودي. ونتطلع إلى نجاح الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في العملية السياسية اليمنية. وسوف تقدم المملكة المتحدة كل الدعم الممكن للسيد مارتن غريفيث والأمين العام لتحقيق تلك الغاية.

السيد ميلر (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): سأحتفظ أيضا بمعظم ملاحظاتي أثناء المشاورات، ولكنني أود أن آخذ الكلمة هنا للإدلاء ببعض النقاط التي لا بد من إثارتها في هذه القاعة المفتوحة.

أولا، أود أن أعرب قبل كل شيء عن ترحيبي الحار بالممثلة الدائمة الجديدة للمملكة المتحدة، السفيرة بيرس. ونتطلع إلى العمل معها حقا.

ثانيا، وبسبب الهجوم الذي شُن من أراضي اليمن على المملكة العربية السعودية في الليلة الماضية، أعتقد أن من المهم إثارة هذه المسألة الآن. وندين بشدة الهجوم الذي شنه الحوثيون بالقذائف والذي استهدف العديد من المدن في المملكة العربية السعودية. فمثل هذه الأعمال هي التي تزعزع الاستقرار في المنطقة وهي التي حذرنا منها من قبل. ونتقدم بتعازينا إلى أسر جميع القتلى، فضلا عن مواساة المصابين. ونؤيد أيضا حق الشركاء السعوديين في الدفاع عن حدود بلدانهم في مواجهة تلك التهديدات. وما زلنا ندعو جميع الأطراف، بمن فيهم الحوثيون، إلى العودة إلى المفاوضات السياسية والمضي قدما نحو إنهاء الحرب في اليمن.

السيد وو هايتاو (الصين) (*تكلم بالصينية*): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر المنسق الخاص ملادينوف على إحاطته. وأرحب بالممثلة الدائمة الجديدة للمملكة المتحدة، السفيرة بيرس، في مجلس الأمن.

وما تزال قضية فلسطين تعدُّ لب مسألة الشرق الأوسط وتكتسي أهمية بالغة لتحقيق السلام في تلك المنطقة. ولن يتسنى التخفيف من حدة الأزمة في الشرق الأوسط إلا بالتوصل إلى حل كامل لقضية فلسطين. وتتسم الحالة في فلسطين وإسرائيل بالتوتر في الوقت الراهن. وما يزال بناء المستوطنات مستمرا، بينما يزداد العنف تدريجيا، ولا تزال الحالة الإنسانية في قطاع غزة في تدهور بالغ. وتشعر الصين بالقلق إزاء كل هذا.

وندعو مجلس الأمن والمجتمع الدولي إلى الحفاظ على وحدة الصف في السعي إلى المضي قدما بالتسوية السياسية لقضية فلسطين.

ونعتقد أن حل الدولتين هو السبيل الصحيح لحل القضية الفلسطينية. وينبغي للمجتمع الدولي إعمال قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية، وعلى هذا الأساس مضاعفة جهوده الرامية إلى استئناف المفاوضات، وتنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) بإخلاص، ووضع حد للأنشطة الاستيطانية في الأراضي المحتلة ومنع العنف ضد المدنيين. وعلى جميع الأطراف التزام الهدوء وممارسة ضبط النفس والتلاقي في منتصف الطريق. من شأن هذا أن يساعد في تعزيز الظروف اللازمة لاستئناف الحوار. وينبغي للأطراف التي لديها تأثير كبير في الشرق الأوسط أن تضطلع أيضا بدور بناء في هذا الصدد.

ما انفكت الصين ملتزمة بدعم علمية السلام في الشرق الأوسط وبتيسيرها. ونؤيد إقامة دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية. وستواصل الصين الدعوة بنشاط للاقتراح المكون من أربع نقاط الذي قدمه الرئيس شي جينبنغ لتعزيز حل للقضية الفلسطينية، والدعوة إلى النهوض بالعملية السياسية على أساس حل الدولتين. والالتزام بفلسفة الأمن المشترك والشامل والتعاوني والمستدام؛ وزيادة تنسيق الجهود الدولية لتحقيق أقصى قدر من التآزر من أجل السلام؛ اتباع نهج كلي لتحقيق السلام من خلال التنمية. وستواصل الصين الاضطلاع بدور بناء في عملية

السلام في الشرق الأوسط. ولا تزال الصين منفتحة على أي مبادرة أو جهد للتوصل إلى تسوية سياسية للقضية الفلسطينية، وتخفيف التوترات بين فلسطين وإسرائيل، وتيسير تحقيق الحل القائم على وجود دولتين.

إن قضية القدس معقدة وحساسة، ويجب أن تعالج كمسألة الأساسية ضمن الإطار الأوسع للقضية الفلسطينية. وينبغي للطرفين احترام تاريخها المتعدد الجوانب، والتقيد بالإنصاف والعدالة، وتنفيذ توافق الآراء الدولي، والسعي من أجل التعايش السلمي، والعمل وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بغية التوصل إلى حل يراعي مصالح الطرفين من خلال مفاوضات الوضع النهائي. وينبغي لفلسطين وإسرائيل احترام حق كل منهما في الوجود وتجنب أي عمل قد يؤدي إلى تفاقم الحالة الراهنة.

لقد اضطلعت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) بدور لا غنى عنه في تخفيف الأزمة الإنسانية في الأراضي المحتلة. وترحب الصين بنجاح المؤتمر الوزاري الاستثنائي المعني بتمويل الأونروا، الذي عقد مؤخرا في روما. وندعو جميع الأطراف إلى تكثيف ما يقدمونه من دعم للوكالة والبلدان المضيفة للاجئين الفلسطينيين من أجل مواصلة تحسين الظروف الإنسانية التي يعيش فيها اللاجئون.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٠٠.